

ضمي ونفط على عدد السياط لكي جلد في القذف احدى وثمانين  
 فوات والمتفل بامر قطع سيلوي لا يكون قطعيا اخطر انما  
 ثناء ولا بل ولتد قطعيا من البصبي والمجنون في بلا خطر ووجبا  
 كان تركها اخطر وللسلطان بلا خطر والفسد والحجامة ولا يفهم  
 ان سري ما يجوز واذا فعل السلطان بالبصبي ما ليس عليه فمات  
 منه وجب الدية مغلطة في ماله واذا حكم خطأ فعلى عاقلة كان  
 حدة بشهادة اثنين ثم بان عبد بن انا لم يقصر في البحث والا  
 فعله ولا يرجع على الشاهدين ولا يفهم حاجم جمل وفسد بالا  
 ذنوب وقيل بالحد وضربه بالامام كما شرته ان لم يعلم خطاهه وظلمه

القبائل مطلقا وغيره عن المال وسيله ولا كسرية ثم شرقت عليه  
 من عليا ويجب عن البضع وغير السلم عن النفس وتبدل في  
 الدفع باخف ما ملكا لمصلحة وعرب ثم ضرب اخف فالأخف ثم يخرج  
 ثم قطع عضو وتختلف في عاضه ويقرب في فيه ثم يسلم يده وان  
 نذرت اسنانه وجاز ان يرى بحصاه ونحوها انظر في  
 في داره ولو مستقرت من كونه او ثقب متعدي ان لم يكن فيها محرم  
 او زجة ولا ضمان ان عمه او اصابت حول عينيه فسرى الى النفس  
 ولا يجب تقديم الانذار **فصل في نفي الوالي والزوج والعلم**  
 والزيادة على الاربعين في الشرب لا للحد المقدراة افضل الى الهلاك  
 ضمني

